

الطريق إلى التأثير

الصين تتبع منهاجاً متعدد المسارات لتعزيز دورها في وضع جدول الأعمال الاقتصادي والسياسي العالمي
إسوار براساد

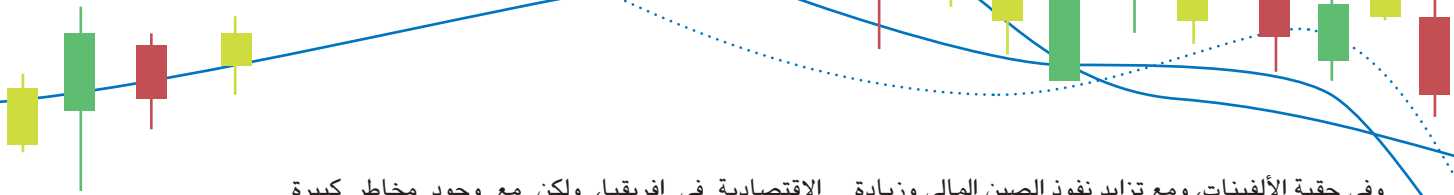
الصين

الأغنى مثل الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، يبدأ نفوذ الصين الاقتصادي والجغرافي السياسي العالمي تدريجياً مواكبة حجمها الاقتصادي الهائل. والحقيقة أن التاريخ حافل بأمثلة لبلدان كانت تؤدي دوراً أكبر من وزنها أو أقل منه في التمويل والجغرافيا السياسية على الصعيد العالمي اعتماداً على مدى حسن توزيع تلك الموارد. وحتى وقت قريب، على سبيل المثال، كان يُنظر إلى بلدان أصغر حجماً بكثير من الصين، مثل المملكة المتحدة وسويسرا، على أنها أكثر تأثيراً في التمويل والجغرافيا السياسية على الصعيد العالمي. غير أن ذلك الأمر يشهد تغييراً سريعاً. فالصين تمثل دراسة حالة لكيفية التعلم بالممارسة واغتنام الفرص لاكتساب قوة تأثير أكبر.

قوة اقتصادية عظمى، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بإجمالي ناتج محلي يبلغ ١١,٥ تريليون

دولار سنوياً. كما أن لديها ادخارا محلياً يربو على ٥ تريليونات دولار بالإضافة إلى مخزون من احتياطات النقد الأجنبي يبلغ نحو ٣ تريليونات دولار. والصين دائن صافٍ لسائر بلدان العالم في حدود ١,٨ تريليونات دولار.

غير أنه على الرغم مما لديها من موارد مالية هائلة، تظل الصين بلداً لديه اقتصاد متوسط الدخل، إذ يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي خمس نصيب الفرد في الاقتصادات



الاقتصادية في إفريقيا، ولكن مع وجود مخاطر كبيرة وتكاليف باهظة على بعض القطاعات.

وقد عززت الاستثمارات الصينية في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، والمساعدات التي تقدمها لهما علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع بلدان هاتين القارتين. وعلى الرغم من ذلك، لم ينظر المجتمع الدولي، بل وفي بعض الأحيان البلدان المستفيدة، لهذه المساعي التجارية والخيرية بارتياح. فقد حد استخدام العمالة والمواد الصينية في الكثير من هذه المشروعات من توظيف العمالة المحلية وفوائد التنمية الصناعية.

وأدرك قادة الصين أن إحداه تحول في طبيعة علاقات الصين الاقتصادية الدولية من شأنه أن يساعد على تعزيز طموحاتهم الاقتصادية والجغرافية السياسية على نحو أكثر فعالية. فالصينيون سريعو التعلم، ويطبقون منها عمليا، ويعدلون استراتيجيتهم حسبما تقتضي الظروف. وتتبنى الصين حاليا منهاجا متعدد المسارات في وضع جدول الأعمال العالمي. أولا، تزيد الصين تدريجيا تأثيرها

وفي حقبة الألفينات، ومع تزايد نفوذ الصين المالي وزيادة حجم احتياطاتها من النقد الأجنبي، بدأت استخدام مواردها لزيادة مجالات تأثيرها الاقتصادي والسياسي - حيث عرضت الاستثمارات والمساعدات وأشكال مختلفة من الدعم المالي للاقتصادات الأخرى. وكان المستفيدون من هذا السخاء هم جيرانها في آسيا وأيضاً بعض الاقتصادات في إفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بما لديها من مخزونات هائلة من الموارد الطبيعية التي تكون الصين في أمس الحاجة إليها من أجل ألتها الصناعية.

وعلى مدار العقد الماضي، بلغ حجم الاستثمارات التراكمية في الصين نحو ٢٩٠ مليار دولار في إفريقيا جنوب الصحراء، و١٦٠ مليار دولار في أمريكا الجنوبية. وقد منحت الصين أموالا لبلدان لم تكن قادرة على زيادة رؤوس الأموال في الأسواق المالية الدولية أو غير راغبة في اللجوء إلى المؤسسات والبلدان الغربية. وعندما زار رئيس الصين شي جين بينغ باكستان في عام ٢٠١٥، أعلن عن تقديم بلاده دعما ماليا مقداره ٤٦ مليار دولار لمشروعات الطاقة والبنية التحتية في باكستان. وتكلفت زيارته لإفريقيا في ذاك العام بإقامة شراكة استراتيجية بين الصين وإفريقيا تجسد التعاون في مجالات مثل التصنيع والبنية التحتية والتنمية الخضراء والصحة العامة. كما قدمت الصين ٦٠ مليار دولار كدعم تمويلي في شكل منح وقروض وشطب ديون وصناديق تنمية.

وأعلنت الصين أنها تلتزم التزاما صارما بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالأمور السياسية، وأن المساعدات التي تقدمها والاستثمارات التي تنفذها لا ترتبط بأي شروط، مثل الإصلاحات الاقتصادية. وكما قال الرئيس شي في قمة جوهانسبرغ: "الصين تدعم تسوية القضايا الإفريقية بواسطة الأفارقة وبطريقة إفريقية".

وقد أثارت أنشطة الصين الاقتصادية في الخارج جدلا قويا حول ما إذا كانت أموالها تمثل فوائد صافية للبلدان المتلقية - سواء كانت الصين تستغل البلدان التي تقدم لها المساعدة أو تمنحها القروض، بل والأسوأ من ذلك ما إذا كانت تلك الأموال توجه لدعم أنظمة فاسدة، مما يؤدي إلى إثراء المسؤولين الذين يشترون بالمال، وإيجاد عبء للدين سيلازم تلك البلدان.

وذكرت بعض الدراسات أن ارتفاع مستويات المساعدات الصينية قد أحدث أثرا ضارا على حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية في أنحاء إفريقيا. وأوضحت دراسات أخرى أن المساعدات التي تقدمها الصين توجه، في حقيقة الأمر، إلى البلدان الأكثر فقرا، وإن كانت غالبا غنية بالموارد. ويبدو أن المستثمرين الصينيين أكثر رغبة من البلدان الغربية في الاستثمار في بلدان غير مستقرة سياسيا. وبوجه عام، فإن التقييم الأكاديمي لهذه التوجهات مختلط - فالأموال الصينية تؤدي في بعض المجالات دورا ايجابيا في التنمية

الصينيون سريعو التعلم، ويطبقون منهاجا عمليا، ويعدلون استراتيجيتهم حسبما تقتضي الظروف.

داخل المؤسسات الدولية، بل إنها توجد لنفسها موطئ قدم في المؤسسات التي ليس لها فيها مصلحة مباشرة أو عاجلة. ويتيح هذا النهج للصين تغيير قواعد اللعبة من الداخل. ثانيا، تنشئ الصين مؤسسات متعددة الأطراف حيث يمكنها توجيه دفة الأمور، مما يتيح لها التحكم في قواعد اللعبة، وأيضا يفيدتها في أن تقوم بمهارة بتحفيز إحداه تغييرات داخل المؤسسات القائمة. ثالثا، تنضم الصين إلى بلدان أخرى لديها الفكر ذاته من أجل إقامة مؤسسات تهدف إلى بناء الثقة وتعزيز الروابط الاقتصادية مع بلدان ترى فيها شركاء وأيضا منافسين محتملين. رابعا، تستخدم الصين الأذرع الأخرى للدولة، بما في ذلك البنوك المملوكة للدولة، ووكالات التنمية بهدف زيادة تواجدها وقوتها المالية على المستوى العالمي.

تغيير المؤسسات القائمة

يتضمن العنصر الأول في استراتيجية الصين العالمية زيادة تأثيرها داخل المؤسسات القائمة المتعددة الأطراف. وكجزء من التغييرات التي تهدف إلى إبراز الوزن المتزايد لاقتصادات الأسواق الصاعدة في الاقتصاد العالمي، قامت الصين مؤخرا بزيادة سهمها المانح لحقوق التصويت في صندوق النقد الدولي من ٣,٨٪ إلى ٦٪، مقارنة بسهم

وترتبط المبادرة، التي تستهدف تمويلا يبلغ تريليون دولار، ارتباطا وثيقا باتساع نطاق تأثير الصين على المستوى الدولي مع تنمية المقاطعات الغربية والجنوبية من البلاد، والكثير منها مناطق غير ساحلية. وتؤدي بعض المؤسسات المالية الصينية أيضا دورا في توسيع نطاق دور البلاد في التمويل الدولي. على سبيل المثال، يمنح بنك التنمية الصيني قروضا خارجية للشركات الصينية التي تعمل خارج البلاد، فضلا على الشركات الأجنبية. وفي أواخر عام ٢٠١٥، بلغ إجمالي القروض الخارجية ٣٢٨ مليار دولار، أي نحو خمس حافطة القروض الإجمالية لدى البنك. ويتيح بنك التصدير والاستيراد الصيني للبلاد توسيع نطاق تأثيرها في الخارج عن طريق توفير التمويل للصناعات التجارية.

الاستراتيجية ترسخ قدميها

من الواضح أن الصين عاقدة العزم على ممارسة دورها كقوة اقتصادية عالمية كبرى عن طريق وسائل مباشرة وغير مباشرة – بالتأثير على النظام العالمي القائم، وأيضا محاولة إعادة تشكيل النظام المالي العالمي وفق رغبتها. فعلى سبيل المثال، يساعد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بكين على إضفاء طابع الشرعية على عمليات الصين التي تهدف إلى مد مجالات تأثيرها الاقتصادي والسياسي، حتى أثناء ممارسة تأثيرها ببراعة على قواعد اللعبة.

ويُعد البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية مثلا لدليل نهج الصين الذي يتسم بالذكاء والانضباط للانخراط في المجال الاقتصادي على المستوى الدولي، وهو نهج يؤكد على المشاركة البناءة بدلا من اللجوء للقوة المالية الغاشمة. وتستخدم بكين مثل هذه المؤسسات كوسيلة للدبلوماسية الاقتصادية الدولية التي تحل محل النهج الثنائي الذي كانت الصين تتبناه في السابق، والذي أثار الاستياء حتى بين بعض البلدان التي كانت تتلقى تمويلا من الصين.

واليوم، تصبح الصين عضوا رائدا في المجتمع الدولي – ليس، كما يشير الغرب، بأن يتم اختيارها للانضمام إلى المؤسسات القائمة وأن تخضع لقواعد اللعبة الحالية، بل بشروطها هي وبإغراء البلدان الأخرى بالانضمام إلى نظام القواعد التي تود إملأها. **FD**

إسوار براساد أستاذ أول كرسي تولاني للسياسة التجارية في كلية إس. سي. جونسون للأعمال بجامعة كورنيل، وزميل أول في معهد بروكينغز.

هذا المقال مقتبس من كتاب ألفه الكاتب في عام ٢٠١٦ بعنوان: الحصول على العملة: صعود الريمنميني "Gaining Currency: The Rise of the Renminbi"

الدول بأن يكون لها رأي أكبر في إدارة المؤسسات الكبرى وفي المساعدة على وضع التغييرات التي سيتم إدخالها على القواعد والإجراءات التي تنظم التمويل الدولي.

وقد كان هناك شك فيما إذا كان لدى بلدان مجموعة البريكس مصالح مشتركة تكفي لأن تصبح أكثر من مجرد منتدى للحوار. ورأت الصين في هذه المجموعة فرصتها لتولي القيادة، وقد اغتنمتها.

وفي يوليو ٢٠١٥، أنشأت مجموعة البريكس مؤسسة بلغ رأسمالها ٥٠ مليار دولار، وهي بنك التنمية الجديد، ويقع مقره الرئيسي في شنغهاي، بغية تعزيز التنمية المستدامة في البلدان الخمسة. ولكل عضو أسهم متساوية للتصويت ولا يوجد حق النقض للقرارات التي تتخذ بالأغلبية. وفي الوقت نفسه، أنشأت مجموعة البريكس ترتيبا لتجميع احتياطات النقد الأجنبي بينها – ترتيب احتياطي طوارئ. ويبلغ الحجم الإجمالي لهذا التجميع ١٠٠ مليار دولار، تساهم الصين بمبلغ ٤١ مليار دولار منها.

ويبدو أن مجموعة البريكس قد أحرزت نجاحا على الرغم من التشكك بشأن قدرة تلك البلدان على التعاون في القضايا الاقتصادية العالمية لأنها تفتقر إلى وجود مصالح اقتصادية وجغرافية سياسية متطابقة تماما، بل وربما يكون لها مصالح متعارضة. ومن شأن تعزيز روابط مالية أكثر قوة بين اقتصادات الأسواق الصاعدة الرئيسية، وإيجاد بدائل للبنان المالي العالمي الحالي مساعدة الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على الحد من هيمنة الاقتصادات الغربية المتقدمة. وبفضل مواردها المالية الهائلة، تأتي الصين في مقدمة أقرانها في هذه المجموعة.

هدية أم شرك حريري؟

في عام ٢٠١٣، طرح الرئيس شي مبادرتين اقتصاديتين كبيرتين – هما الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين. وأصبح يشار إلى المبادرتين معا باسم مبادرة الحزام والطريق.

وتشمل المبادرة، على سبيل الذكر لا الحصر، المنطقة بطول طريق الحرير القديم، الذي كان في حقيقة الأمر عبارة عن مجموعة مختلطة من الطرق والسكك الحديدية والممرات التي سهلت التبادل الاقتصادي والثقافي في أنحاء أوراسيا. ومن المخطط أن تشمل مبادرة الحزام والطريق قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا، وأن تربط مجموعة كبيرة ومتباينة من الاقتصادات، من الاقتصادات الغنية النشطة اقتصاديا، إلى تلك الفقيرة التي لديها امكانات هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وفي ديسمبر ٢٠١٤، بدأ صندوق طريق الحرير العمل بالتزام مبدئي بقيمة ٤٠ مليار دولار، وبأهداف تتمثل في اتباع مبادئ السوق والالتزام بأفضل المعايير الدولية للحوكمة أو التفوق عليها. ومن الجلي أن الصين تريد أن توضح أن مشروعات الحزام والطريق لن تتبنى معايير متدنية فنية أو بيئية أو متصلة بالحوكمة أو تقبلها.